

تقرير

اعتداء بقاعصفرين: مواجهة ثالثة بين الجيش وإرهابيين

الاعتداء، حيث توجهت أصابع الاتهام إلى أبناء البلدة الذين يوجد بينهم مجموعة من الشبان معروفة بتشدها الديني، وقاتل بعضهم في سوريا إلى جانب المجموعات المسلحة المعارضة للنظام. كذلك قدمت مجموعة من أبناء البلدة في أستراليا إلى سوريا للغاية نفسها من طريق تركيا. ويجري تناقل أخبار عن أن بعض هؤلاء عاد أخيراً إلى المنطقة، حيث تظهر وقائع ومظاهر عدة وجود «أرضية ما» لاستقبال هؤلاء، نتيجة الاحتقان السياسي والمذهبي.

ودفع الاعتداء الجيش إلى تعزيز إجراءاته في المنطقة، والقيام بمهام أوقف خلالها بعض المشتبه فيهم، وسط إجراءات أمنية مشددة اتخذت في محيط مكان الاعتداء وعلى حواجز الجيش في المنطقة. وأظهرت حملة المواقف والتضامن مع الجيش في الضنية من قبل مختلف القوى السياسية، أنه لا يوجد غطاء لمن يعتدي على المؤسسة العسكرية.

وكان الجيش قد أعلن أن «مسلمين أقدموا على إطلاق النار من أسلحة حربية باتجاه حاجز تابع للجيش في بلدة بقاعصفرين - الضنية، ما أدى إلى إصابة عسكريين اثنين بجروح، نُقلوا إلى مركز العائلة الطبي في زغرتا للمعالجة، حيث ما لبث أن استشهد أحدهما لاحقاً (عامر المحمد) متأثراً بجراحه، بينما أصيب آخر بجروح».

بعض أبناء البلدة ممن يقطنون فيها أو من المغتربين في أستراليا قاتلوا في سوريا (هيثم الموسوي)



عبد الكافي الصمد

سجل الاعتداء على مركز الجيش اللبناني في بلدة بقاعصفرين في الضنية، مساء أول من أمس، وسقوط شهيد وجريح، تطوراً خطيراً أثار مخاوف من أن يكون هذا الاعتداء نقلة نوعية في المواجهات بين الجيش والمجموعات الإرهابية، ومقدمة لاعتداءات أخرى مماثلة.

وشكل الاعتداء ثالث مواجهة مباشرة بين الجيش والمجموعات الإرهابية التكفيرية في الضنية، بعد أحداث مطلع عام 2000، التي استطاع فيها الجيش القضاء على مجموعة مسلحة كانت تُعدّ لإقامة معسكر لها في أعالي جرود المنطقة، وإثر الضربة الاستباقية التي قام بها الجيش في 23 تشرين الأول عام 2014، وقوّض من خلالها خطة مجموعات إرهابية كانت تعمل على إقامة إمارة إسلامية في الضنية، بعدما قضى على خلية نائمة في بلدة عاصون، حيث ألقى حينها القبض على الرأس المدبر لها أحمد سليم ميقاتي.

لكن الاعتداء الأخير أعطى انطباعاً بأن المواجهة بين الجيش والمجموعات الإرهابية أخذ منحى آخر. فبعدما كان الجيش في المرتين السابقتين هو المبادر إلى القضاء على هذه المجموعات، غيّرت هذه المجموعات تكتيكها وبادرت إلى الهجوم، من غير أن يعرف إن كان الاعتداء مجرد رد فعل على ضرب الجيش مجموعات إرهابية في عرسال ومخيم عين الحلوة، والقبض على بعض قادتها، أو يندرج ضمن خطة محكمة ليس اعتداء بقاعصفرين سوى أحد بنودها.

وإلى أن تظهر التحقيقات ما جرى وتكشف ملابساته، ذكرت مصادر أمنية لـ«الأخبار» أن الاعتداء وقع بعد العاشرة من ليل الأحد، وأن مجهولين ليس معروفاً عددهم أطلقوا النار من سلاح حربي على مدخل مركز الجيش الذي يقع عند أول الطريق المؤدية من البلدة إلى منطقة جرد النجاص في أعالي جرود الضنية».

وأفادت المعلومات بأن «المسلحين أطلقوا النار من سلاح حربي باتجاه مركز الجيش من مسافة قريبة جداً، ثم فرّوا من غير أن يتمكن أحد من عناصر المركز من ملاحظتهم أو معرفتهم. والأرجح أنهم قدموا إلى المكان وغادروه مشياً، وأنهم يعرفون دروب البلدة وأزقتها».

وتضاربت المعلومات والشائعات حول منغذي

بريد الحريري
أن يعطي
حليفه
القديم
جمع من
دون أن يأخذ
من حليفه
الجديد
باسم
(مروان
بوحيدر)



حتماً - في جهود التآليف، وهو الثنائية الشيعية التي يفاوض باسمها رئيس المجلس. ذلك ما عناه الرئيس المكلف عندما فاتح رئيس مجلس النواب في الصعوبات التي يصطدم بها ورفض فرنجيه القبول بحقيبة التريبة، من دون أن يطلب تدخله لتذليل هذه العقبة. قد لا تكمن في هذه وحدها أسباب التعثر، وإن بدا فرنجيه في صدارة المشكلة. بدوره الحريري لا يتردد في الظهور بمظهر الحلقة الأضعف بين اللاعبين الآخرين.

التسوية الوطنية التي أبرمت في المملكة السعودية وهو الذي كان ضده عام 1989 وقاومه ثم التحق به عام 2005، إلا أنه يطالب بحصة وزارية منحه إياها اتفاق الدوحة. يلاقيه في الموقف نفسه الرئيس المكلف بإصراره على التمسك بصلاحياته في اتفاق الطائف ومنها اختصاصه هو في تأليف الحكومة، في وقت يسلم الرئيسان على مضمّن بأن ليس في وسعهما تأليف حكومة بمن حضر، أو تجاهل الشريك السياسي - غير الدستوري

«التربية» لـ«المردة»؟

علمت «الأخبار» أن واحداً من الحلول التي طرحت خلال اللقاء الذي جمع رئيس الحكومة سعد الحريري ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع أول من أمس قضت بمنح تيار المردة حقيبة التربية على أن تبقى حقيبة الأشغال من حصة القوات. وإذا تم تثبيت هذه الصيغة كمطلب مشترك للحريري وجعجع، فإن هذا يعني بقاء العقدة الأساسية التي تحول دون تأليف الحكومة من دون حل في ظل إصرار رئيس مجلس النواب نبيه بري الإبقاء على حقائب حركة أمل كما في الحكومة السابقة ومن ضمنها وزارة الأشغال العامة والنقل، بناءً على

اتفاق الحريري والتيار الوطني الحر وباقي المشاركين في تأليف الحكومة على إبقاء الحقائب كما هي في حكومة الرئيس تمام سلام، باستثناء منح حصة الكتائب للقوات اللبنانية.

(الأخبار)



بصوب فتم تحقيقاً لمعاينة المتقاعسين عن تعزيز حواجز الضاحية

إبراهيم بصبوص «تفرض وجود ثلاثة عناصر على الحاجز الأمني على الأقل»، إلا أن هذه التعليمات لم تراع في توزيع رجال الأمن على حواجز الضاحية. وكشفت أن المدير العام أصدر أمراً لقائد الدرك بتعزيز طوارئ الضاحية بأربعين عنصراً إثر وقوع الجريمة لدعم حواجز القوة الأمنية، مشيرة إلى أن بصبوص فتح تحقيقاً داخلياً لمعاينة المتقاعسين والمهملين.

دوري). إذ لم تُزوّد حواجزهم بأي مقومات للراحة مثل الغرف النقالة والمراحيض التي أمنها جهاز الأمن العام لعناصره على حواجزه في الضاحية. وهذا ما يدفع عناصر قوى الأمن، ومعظمهم من قرى الأطراف ولا يملكون أماكن يأوون إليها في بيروت، قضاء النوم في مداخل المباني أو داخل السيارات، وإلى قضاء حاجتهم في زوايا الشوارع! فمن يتحمل مسؤولية التقصير؟ مفرزة الضاحية؟ قيادة الدرك؟ المديرية؟ وزارة الداخلية؟ وهل صحيح أن المديرية لم تتلق أي شكوى تطلبها برفع عدد العناصر؟ مصادر أمنية رفيعة أكدت لـ«الأخبار» أن تعليمات المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء

سيحصل لو أن القتل إرهابيون كانوا يحاولون إدخال سيارة مفخخة؟ وما الذي يردع أي لص أو حتى مراهقاً متأثراً بفيلم أجنبي، من رصد حاجز أمني وقتل العنصر المناوب لسرقة بنديته وبيعها مقابل ألف دولار؟

واللافت أن معظم حواجز قوى الأمن الداخلي في الضاحية الجنوبية (33 حاجزاً) تتضمّن عنصراً واحداً أو عنصرتين. ويعزو المسؤولون ذلك إلى نقص العديد، أو إلى أن الظروف الأمنية الاستثنائية في الضاحية تجبر على خرق القواعد. علماً أن هؤلاء العناصر يخدمون في ظروف سيئة جداً (خدمة عناصر حواجز القوة الأمنية في الضاحية 6 ساعات بـ 6 ساعات لمدة ثلاثة أيام بشكل